قراءة فى كتاب

قراءة فى كتاب (7)

مدينة القدس.. السكان والأرض (العرب واليهود)

عرض بيان بدوي الشيخ

مركز رؤية للتنمية السياسية

مركز رؤية للتنمية السياسية

2017

العنوان: مدينة ... القدس السكان والأرض (العرب واليهود)

السلسلة: قراءة فى كتاب(7)

الكاتب: أ.د. محمد عيسى صالحية

الشهر/ السنة : مايو /2017

جميع الحقوق محفوظة لمركز رؤية للتنمية السياسية © 2017

_____

يسعى مركز رؤية للتنمية السياسية أن يكون مرجعية مختصة في قضايا التنمية السياسية وصناعة القرار، ومساهماً في تعزيز قيم الديمقراطية والتعددية والاعتدال والتسامح. ويسعى المركز إلى تنمية القدرات والإمكانيات السياسية لدى الأفراد والجماعات والأحزاب في المنطقة، بما يخدم بناء مجتمعات ودول مدنية وديمقراطية قائمة على مبادئ حق تقرير المصير والحرية، بما يساعد على نبذ العنف والتطرف، والمساهمة في إنجاز الشعوب لحقوقها السياسية والمدنية لاسيما الشعب الفلسطيني.

ويهدف المركز إلى مساعدة الكفاءات العلمية والبحثية في مجال العلوم الإنسانية في تطوير مهاراتها و وتنميتها، وتوفير الدعم السياسي والأكاديمي للفلسطينيين، ورعاية الطاقات الثقافية، وتنمية المهارات السياسية لدى الشباب. ويسعى إلى فهم قضايا المجتمع المدني، وتمكين المرأة من خلال أدوات البحث العلمي في الحقول الاجتماعية والإنسانية والسياسية.

Vision Center for Political Development

İkitelli Organize San. Bölgesi Mah. Hürriyet Bulvarı Enkoop Sanayi Sitesi No:70/33

Başakşehir / Istanbul.

Tel: +90 2126310107

www.vision-pd.org/

القدس كلمة تمتلك بحروفها قداسة هذا المكان الذي يحوي المسجد الأقصى أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين ومسرى رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم، وهي من أهم المدن الفلسطينية والعربية بل والإسلامية على الإطلاق؛ نظرًا لمكانتها الدينية عند عموم المسلمين، لهذا تأتي أهمية هذا الكتاب لحديثه عن مدينة بالمكانة العظيمة لمدينة القدس، كما تبرز أهمية هذا الكتاب من خلال الأدلة والوثائق التي يحشدها ليبين زيف الادعاءات الصهيونية حول المدينة، فالكتاب على الرغم من صغر حجمه، فإنه حافل بالأرقام والإحصائيات والمعلومات التي تكشفها الوثائق والتي تدعم البحث وتجعله بحد ذاته وثيقة مهمة جدًا، ومرجعًا بحثيًا يستند إليه كل باحث مهتم بالمدينة المقدسة. علاوة على تذييل د. صالحية نهاية الكتاب بملحق به عدد من تلك الوثائق التي حصل عليها.

الفصل الأول: مدينة القدس: السكان والأرض في العهد العثماني المتأخر 1275-1335هـ /1858-1917م

أولاً: العرب واليهود في القدس في القرنين الـ16 والـ17 الميلاديين. وهذه مقدمة ضرورية للتعرف على الواقع الديموغرافي لسكان القدس وأملاكهم، فقد ذكر د. صالحية أنه كان لرئاسة الوزراء في إسطنبول أرشيف (الأرشيف العثماني)، وهو عبارة عن عدة دفاتر تحتوي على إحصاءات السكان (دفاتر إحصاء النفوس). وأخرى قُيدت فيها الأملاك العقارية سواء أكانت أملاكًا للأفراد أم للمؤسسات الدينية والثقافية والاجتماعية أم تابعة للأوقاف الذرية منها والخيرية. وقد تم الحصول على دفترين يخصان مدينة القدس وهما:

دفتر رقم 427، تاريخه 932هـ -1525م، ورد فيه أن نسبة اليهود مئويًا كانت: 21.19%، ودفتر 516 بتاريخ 970هـ -1562م كانت نسبتهم 9.57%، ويُعزى هذا التناقص إلى تركهم القدس لأسباب اقتصادية وأمنية، أمّا فيما يخص الملكيات فلم يرد فيهما أي وقفية أو ملكية مسجّلة باسم أي يهودي لا في القدس أو قراها ولا في سواها. فيما كان اليهود القاطنون في القدس يستأجرون البيوت في الحارات التي أقاموا فيها من المُلاك المسلمين، وقد سكن طائفة السفارديم (اليهود الشرقيون) بحارة اليهود، فيما استأجر الأشكناز في محلة حارة الحيادرة الإسلامية.

ثانيًا: تطور أوضاع القدس في القرن التاسع عشر أثّر الحكم المصري بقيادة محمد عليّ على بلاد الشام سلبيًا، فقد حلّ الجيوش العسكرية الإقطاعية في سوريا ولبنان وفلسطين؛ مما أدى إلى إنهاء النظام الإقطاعي العسكري، كما ألغي نظام استئجار الأراضي السلطانية وزراعتها فآلت تلك الأراضي للحكومة المصرية، وتحت ضغط أوروبي صدرت قوانين -تحت مقولة إصلاح الدولة العثمانية- تتحكم في أراضي الدولة حيازة واستغلالاً وتصرفًا، والأصعب صدور قانون تملك الأجانب عام 1869م الذي يسمح للأجانب بالاستفادة من حقوق التصرف وتملك الأراضي في جميع أجزاء الدولة ما عدا الحجاز، وأضيفت القدس فيما بعد، إذ كان لا يحق قبله للأجنبي استملاك الأراضي في الدولة العثمانية لأي سبب من الأسباب، وأكثر ما كان يتمتع به الأجنبي هو الامتيازات التجارية والحماية.

ومما دفع الفلاحين بالاقتراض من البشوات والأعيان تلك الضرائب الباهظة التي كانت بلائحة القانون -تصل إلى 5% من أصل قيمة الأرض على وجه التخمين- وذلك برسم أمانة لحين السداد ثم تعود الأرض إلى أصحابها حتى لا تُصادرها الدولة منهم، وقد أعجزتهم تلك الضرائب عن دفع رسوم السداد لضعف الإنتاج وسوء الأحوال الاقتصادية وضخامة الديون المترتبة عليهم على حد قول الكاتب.

ثالثًا: الرعاية العثمانية لفلسطين والقدس حينما أدركت كم المخاطر والأطماع الأوروبية التي تحيق بفلسطين، قامت باتخاذ إجراءات خاصة بعد عقد المؤتمر الصهيوني الأول عام 1897م؛ منها كما أورد المؤلف:

*تثبيت القدس متصرفية مستقلة عن ولاية سوريا، فألحقت إداريًا بالباب العالي، ثم وحدت سناجقها القدس ونابلس وعكا, وفي مرحلة تالية ضُم قضاء الناصرة التابع للواء عكا.

*إنشاء مجلس بلدي في القدس بفرمان صادر من السلطان يضم أربعة من العرب وواحدًا من اليهود، ثم زيد عدد الأعضاء اليهود إلى اثنين، إضافة إلى مجلس إدارة اللواء، ويتبع المجلس البلدي مجلس إدارة اللواء وهو ما عُرف وفق المصطلح الإداري العثماني "بالجمعية البلدية".

*ولتطوير المدينة أضيئت المدينة وقصباتها بالفوانيس، وأنشئت الطرقات الواسعة لسير العربات بين القدس وغيرها من المدن، كما رصفت شوارع المدينة الداخلية.

*تمّ مدَّ خط سكة حديد يصل بين القدس ومدينة يافا لنقل الحجاج والمسافرين والزوار، ولنقل البضائع المستوردة من ميناء يافا إلى القدس ثم إلى المدن الأخرى.

رابعًا: النشاط اليهودي الصهيوني تجاه القدس 1860-1908م فلم يتوقف نشاط زعماء اليهود في أوروبا وقادة الحركة الصهيونية لفرض سيطرتهم على القدس، وكان ذلك من خلال مسارين:

1) اليهود وحيازة الأراضي في القدس في العهد العثماني: أشار المؤلف إلى أن مجرى الأحداث في الدولة العثمانية أسهم إلى حدٍّ ما في تكثير عدد المهاجرين من اليهود وامتلاكهم للأراضي داخل سور القدس القديمة وخارجها من حيث فساد الإدارة العثمانية في إسطنبول، وكما ذكرنا سالفًا أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية دفعت البعض لبيع أجزاء من أراضيهم. إلا أنه في الوقت ذاته راقب وتصدى رجال من الإدارة كرؤوف باشا وعلى أكرم بك وغيرهما لهجرة اليهود وامتلاكهم الأراضي. وقد رأى الكاتب أن الدارس يستطيع من خلال الوثائق العثمانية أن يُميز بين مرحلتين:

*مرحلة عهد السلطان عبد الحميد الثاني وما قبله، فقد كان لقناصل الدول الأوروبية دور في بسط الحماية على اليهود التابعين لبلادهم ومساعدتهم في الاستيطان من خلال الإرساليات والبعثات الأوربية، كما كانت فكرة الإقامة خارج أسوار القدس أمرًا مقبولاً لدى عدد من السكان خاصةً الأثرياء، فبدأ اليهود بأموالهم أو من خلال المؤسسات والجمعيات والبنوك والمكاتب التي أنشؤوها بالاستيطان خارج الأسوار وهو ما عُرف عند الفلسطينين بإقامة القومبانيات (المستوطنات)، حتى تناهى الأمر إلى مسامع السلطان العثماني فأصدر التعليمات والفرمانات بوقف البناء اليهودي وعدم امتلاك الأجانب للأراضي واعتبار كل البيوعات التي تتم باطلة. إلا أن الاستيطان استمر ممتدًا إلى الشمال والشمال الغربي من السور.

*مرحلة عهد جمعيتي تركيا الفتاة والاتحاد والترقي حتى عام 1917م؛ سُمح فيها لليهود بالهجرة وشراء الأراضي وتأسيس المستوطنات، في حين أصبح السلطان عبد الحميد الثاني حبيس قصره، ثم نُفي إلى سالونيك، كما وصل الحد إلى أن الحركة الصهيونية لقيت عطفًا من بعض العسكريين الذين قادوا الانقلاب على السلطان العثماني، لاسيما الدارسون في مدرسة الإليانس اليهودية منهم. هذا وقد ذكر الكاتب بشيء من التفصيل مجموعة من الوثائق تبين الوسائل والحيل لحيازة الأراضي لإقامة المنشآت وتوطين

المهاجرين اليهود فيها خاصةً مسألة الديون التي كانت نتيجة سوء الأحوال الاقتصادية والتي غالبًا ما سُوِّيت ببيع قطع الأراضي تحت طائلة ممانعة الديون وعدم الوفاء والملاحقة في المحاكم والتشهير والحبس.
واللافت للنظر أن إجراءات المنع لدخول اليهود الأجانب كانت متذبذبة وافتقدت عنصر الرقابة الصارمة سواء في إسطنبول أو في الولايات والمتصرفات العربية.

2) النفاذ إلى داخل المدينة المسورة (القدس الشريف): خلُص الكاتب -من خلال دراسة الوثائق العثمانية وغيرها من السجلات والدفاتر والقوانين- إلى أن الخطة اليهودية للتغلغل إلى داخل أسوار المدينة كانت كالتالي:

* شراء أو استئجار دور السكن، وإقامة المباني الجديدة عليها.

*شراء أو استئجار الدكاكين والمخازن والمقاهي والحواصل والأفران واللوكندات ومعاصر الزيتون والسيرج ومطاحن الحبوب والأخوار (أماكن مخصصة لبيت الحيوانات) والإسطبلات وإقامة المصانع.

*السيطرة على التجارة وأعمال الصرافة والإقراض الربوي في المدينة.

وبمعنى آخر تكثير الوجود اليهودي في المدينة والتحكم في الإنتاج والاستيراد والتصدير فيها، بل والتحكم في كافة مناحي الحياة الضرورية، وعلى الرغم من صعوبة تنفيذ ذلك بهذا الشكل وبهذا القدر إلا أن وجود الممثلين لهم في المجالس والإدارة المحلية ساعدوهم بشكل كبير على التحقيق والوصول لمخططهم، وقد كان هذا التوجه له بالغ الأثر السيء فيما بعد من حيث تمكنهم من المدينة، وبالتدليل على ذلك أورد الباحث قرارات المجلس البلدي بخصوص مناقصات التأجير.

ولتدعيم الهجرة اليهودية إلى القدس أنشئت المدارس، مما عمل على بلورة المنظومة التعليمية كمدرسة الإليانس الإسرائيلية بدراسة فرنسية، ومدرسة هيلفسيرين بدراسة ألمانية، والجمعية الأنجلو-يهودية بدراسة إنجليزي، ولم يتوقف الأمر على هذا الحد من المدارس بل ظل يتطور حتى بلغ العدد 40 مدرسة.

إلا أن ما اشتراه اليهود –بعد كل ذلك- من الدور والأحواش وأماكن التجارة بقى محدود الأثر، بل وصفه المؤلف بالنادرة عند إجراء مقارنة بينها وبين أملاك وديار المسلمين والنصارى من العرب في المدينة، فقد قام الأهالي العرب -وخاصةً الأعيان والأثرياء- بإنشاء

العديد من الأحياء السكنية خارج أسوار المدينة أيضًا، منها حي باب الساهرة وحي وادي الجوز وحي الشيخ جراح وحي سعد وسعيد وحي المصرارة وحي النبي داود وحي الشماعة وحي الثوري أو دير أبو ثور وحي البقعة وحي النامرة أو النّمرية وحي الطالبية وحي القطمون وحي الكولونية الألمانية و الكولونية اليونانية وحي مأمن اللّه. ولم يعنِ خروجهم واستقرارهم خارج أسوار المدينة أنهم انقطعوا عمن بداخلها، بل ظلت علاقتهم بالمدينة قوية لارتباطهم الروحي بالأماكن المقدسة وأنشطتهم التجارية علاوة على إقامة العديد من أفراد عائلاتهم وأقاربهم في القدس.

خامسًا: إحصاءات سكان القدس في الفترة العثمانية المتأخرة 1839-1914م. رأى الكاتب أنه من الصعوبة بمكان تقرير إحصاءات أكيدة لسكان القدس خلال تلك الفترة لعدم توافر السجلات الإحصائية الرسمية، فلم يجد -ما عدا دفاتر النفوس العثمانية الخاصة بالمدينة- إلا تقديرات لعدد من الرّحالة الغربيين وبيانات يهودية لا يمكن الركون إليها، وحيث أنه يترتب على دفاتر النفوس العثمانية ودفاتر التحرير(الطابو) التزامات مالية واجبة الجباية والتحصيل والسداد، فقد دُونت فيها المعلومات بصورة أدق إلى حد ما، واقتصرت تلك الإحصاءات على اليهود والنصارى من رعايا الدولة العلية والمعترف بمواطنتهم العثمانية، أمّا المهاجرين من اليهود ممن هم موصوفون بالممنوعين من الإقامة والاستيطان فلم تشملهم الإحصاءات. وقد أورد د. عيسى إحصائيات عدة في الكتاب خَلُص منها أن اليهود لجؤوا إلى لعبة الأرقام للتمويه والتضليل لتضع الناظر في حالة من الإرباك، وهي مسألة معروفة في السياسات الصهيونية حتى يومنا هذا. وعليه، فإن الإحصاءات العثمانية هي التي يمكن الوثوق بها لاحتوائها على كافة رعايا الدولة العثمانية بمن فيهم اليهود، وما عداهم فقد تسربوا إلى فلسطين بطرق غير شرعية وبقوا حتى الاحتلال البريطاني لفلسطين 1917م، ويعتبرون من الأجانب الممنوعين من الإقامة في فلسطين.

الفصل الثاني: مدينة القدس: السكان والأرض تحت الاحتلال البريطاني 1335-1368هـ / 1917-1948م

أولاً: أرض القدس في بداية يوم 1917/12/11 تدفقت القوات البريطانية من بوابة يافا مُعلنة فرض سيطرتها الكاملة على أرض فلسطين كما يُشير الكاتب، وأنه منذ تلك اللحظة بدأت مرحلة تأسيس وطن قومي لليهودي في فلسطين، وسُرعان ما باشرت

تنفيذ خططتها الموضوعة من قبل المنظمة الصهيونية والوكالة اليهودية من خلال حيازة الأراضي ونقلها إلى ملكية اليهود إمّا بالشراء أو النزع والإستيلاء، مع العمل على إدخال المهاجرين اليهود بأعداد كبيرة وإقامة المستوطنات والأحياء وغيرها مما يشمل جميع الخدمات العامة. ومما لا شك فيه أن بريطانيا كان لها هدف إستراتيجي خلف ذلك كله وهو حماية مصالحها في الشرق الأوسط مع تثبيت أركانها في مصر وتأمين قناة السويس والطرق التجارية إلى الشرق والعمل دون تحقيق أطماع فرنسا في سوريا ولبنان، بالإضافة إلى إقامة جسر يربط بين البحر المتوسط وحقول النفط في العراق.

ثم شرع د. صالحية في ذكر تفاصيل ما قام به ذلك الاحتلال البريطاني والمنظمة الصهيونية من إصدار قوانين ولوائح لبسط النفوذ على الأراضي والملكيات الخاصة، وقد تزامن مع ذلك سوء أحوال الفلاح العربي لتردي الأحوال الاقتصادية وهبوط أسعار المحاصيل جراء الإجراءات الغاشمة التي اتخذتها السلطات البريطانية آنذاك.

وعلى الرغم من المحاولات البريطانية واليهودية فلم يتملك اليهود من أراضي المدينة المقدسة سوى 4.830 دونمًا، في حين كان مقدار ما يمتلكه كل من المسلمين والمسيحين وقتها هو 11.191 دونمًا، حتى قامت الحرب عام 1948 وسيطرة اليهود على كافة أراضي القدس الجديدة ليبدأ فصل جديد من الصراع والذي ما يزال إلى يومنا هذا.

ثانيًا: سكان القدس. فمن ناحيته لم يستطع الكاتب اكتناه إحصاءات دقيقة وموثوقة لسكان القدس خلال العقود الثلاثة قبيل اغتصاب أجزاء كبيرة من فلسطين، فما هو موجود من إحصائيات إمّا يهودية أو أمريكية أو بريطانية يشوبها الكثير من اللغط والتلاعب لأغراض سياسة إقليمية ودولية مما لا يخفى على أحد. وقد أورد الكاتب عددًا من التقارير الصادرة عن الإدارة البريطانية اعتمدتها الحكومة الأمريكية نفسها. كما أشارت كافة الدراسات والوثائق الصهيونية والأمريكية والبريطانية إلى تنظيم خمس هجرات خلال الفترة 1882-1939، ثم تبعتها هجرات أخرى تحدث عنها الكاتب بشيء من التفصيل، حينها أدرك عرب فلسطين الوضع، مما ترتب عليه اضطراب حبل الأمن في فلسطين، ووقعت احتكاكات وأحداث بين العرب واليهود في القدس ويافا وحيفا والخليل وصفد، وفي موسم النبي موسى وعند حائط البرق كما في العديد من المدن والقرى الفلسطينية.

وتردت الأحوال بعد صعود النازية في الثلاثينيات فقد خشيت بريطانيا من فقدان الدعم العربي، لاسيما وأن طبول الحرب العالمية الثانية تُقرع، وثورة الشيخ القسام تطرح البديل الداعي لمقاومة الاحتلال البريطاني والإيغال الصهيوني في أراضي فلسطين، وتستهدف بجهادها المعسكرات والمراكز البريطانية والمستوطنات اليهودية على حد قول الكاتب.

هذا وقد تطرق الكلام لتسليط الضوء على الجانب الاقتصادي وإحكام السيطرة من قبل اليهود على مناحي الحياة، كما دأبوا على إنشاء البنوك والمصارف في كافة مدن فلسطين حيث تكمن أهميتها في الارتكاز على القروض العقارية ورهونات الأراضي والفوائد العالية. وعليه فقد خلُص الباحث إلى أن بريطانيا أدخلت خلال احتلالها وانتدابها على فلسطين 1917-1948م نحو 480 ألف مهاجر يهودي ليصل عدد اليهود إلى 650,000.

وفي ختام الكتاب أراد الباحث تأكيد النتائج التي توصل إليها ومُلخصها:

- عدم امتلاك اليهود الأجانب في مدينة القدس -ولا قُراها- حتى بداية القرن السابع عشر الميلادي أي أراض، حتى مقابرهم كانت مؤجرة لهم من أملاك الأوقاف الإسلامية.
- لم تُشكل القدس أهمية لليهود كما زعموا وكما ورد في كتاباتهم، بدليل قلة أعدادهم حتى القرن السابع عشر كما ذكرنا، علاوة على هجرهم المدينة في تلك الحقبة التي تردّت فيها الأحوال الاقتصادية.
- تبين الدراسة وسائل التلاعب على القوانين وأساليب الخداع والحيل واعتماد الرشوة والالتفاف لتملُك الأراضي في المدينة المقدسة.
- مدى الدعم الأوروبي والأمريكي الضخم والمتواصل للحركات والهيئات الصهيونية على كافة الأصعدة المالية والعسكرية والإعلامية والسياسية والثقافية والدبلوماسية.
- أهمية الاحتلال البريطاني لفلسطين ومدينة القدس عام 1917م وخاصةً ذلك الوعد المشؤوم "بلفور" وصكّ الانتداب البغيض.
- تحمل بريطانيا خصوصًا، والدول الأوروبية عمومًا، تلك الكارثة التي حلّت بأرض فلسطين وأهلها.

- اعتماد بريطانيا سياسة الخداع تجاه عرب فلسطين، بإظهار تصديها لما تسميه الهجرة غير الشرعية لليهود الأجانب مُدعية بذلك أنها تُحافظ على حقوق أهالي فلسطين.

معلومات الكتاب

العنوان : مدينة القدس.. السكان والأرض (العرب واليهود) 1275-1368 هـ/ 1858-1948م

المؤلف: أ.د. محمد عيسى صالحية

عرض: بيان بدوي الشيخ

الناشر: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

تاريخ النشر: الطبعة الأولى: يوليو 2009.

عدد الصفحات: 125